إدارة
التواصل

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 14/191
للنشر الفوري
١ مايو ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيد مِن زو، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي،
في ختام زيارته إلى الكويت

قام السيد مِن زو، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي، بزيارة الكويت يومي ٣٠ إبريل و١ مايو للقاء السلطات الكويتية والمشاركة في مؤتمر رفيع المستوى عن التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد ودور الدولة، وهو مؤتمر يشترك في استضافته صندوق النقد الدولي مع وزارة المالية الكويتية.

وقد التقى السيد زو أثناء زيارته بمعالي الدكتور أنس الصالح، وزير المالية، وسعادة الدكتور محمد الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي.

وفي ختام الزيارة، ألقى السيد زو بالبيان التالي:

"سررت للغاية بمناقشة آفاق الاقتصاد الكويتي مع معالي الوزير الصالح وسعادة المحافظ الهاشل. فأداء الاقتصاد الكلي في الكويت يتسم بالقوة، ومن المتوقع تسارع وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من ٢,٧% في ٢٠١٣ لتصل إلى ٣,٩% في ٢٠١٤. ومن المتوقع أيضا أن يظل فائض المالية العامة مرتفعاً بنسبة ٢٩% من إجمالي الناتج المحلي. ولا يزال النظام المصرفي الكويتي يتسم بسلامة أوضاعه وصلابته في مواجهة الصدمات. غير أنه يتعين إجراء الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، والحوكمة، والأطر المؤسسية وأطر صنع السياسات بغية إحراز التقدم نحو تنويع الاقتصاد. وإضافة إلى ذلك، فإن توفير الحوافز لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص غير النفطي يقتضي احتواء النمو في أجور ووظائف القطاع العام.

"لقد أتاح المؤتمر فرصة طيبة للتحاور مع الخبراء الدوليين وصناع السياسات رفيعي المستوى في المنطقة وأعضاء الدوائر الأكاديمية البارزة حول آرائهم بشأن الاستراتيجيات العالمية لتنويع الاقتصاد وكيفية مساهمتها في الحد من الاعتماد على النفط وزيادة فرص العمل أمام مواطني دول مجلس التعاون الخليجي. فلا تزال دول مجلس التعاون معرضة لمخاطر تقلبات الإنتاج النفطي وتحركات الأسعار في سوق النفط الدولية، وتحتاج إلى زيادة التنويع الاقتصادي للمساعدة على تعزيز الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل، والحد من مخاطر المالية العامة والحساب الخارجي المصاحبة للاعتماد الشديد على الإيرادات النفطية.

"وأبرز المؤتمر الاستراتيجيات الناجحة لتنويع الاقتصاد، مستفيدا من تجارب البلدان في المنطقة وأنحاء أخرى في العالم، بما في ذلك البلدان الأخرى المصدرة للسلع الأولية. وإذ ضم المؤتمر نخبة من صناع السياسات في المنطقة وخبراء في مجالات تنويع الاقتصاد من شتى أنحاء العالم، فقد ساهم مساهمة إيجابية في تعميق فهمنا لما ينبغي عمله لتشجيع تنويع الاقتصاد في المنطقة.

"وخلال المناقشات التي جرت في المؤتمر، أكد المشاركون أهمية إنشاء قطاع للسلع التجارية غير النفطية لتحقيق نمو قابل للاستمرار. ورغم أن هذه المهمة ليست بالسهلة، فقد أكدوا ضرورة تهيئة مناخ للأعمال يتسم بالقوة والقدرة التنافسية والتأكد من أن الحوافز التي يتيحها الاقتصاد تشجع المواطنين على العمل في القطاع الخاص كما تشجع الشركات على السعي لإيجاد فرص تصديرية جديدة. ومن العناصر المهمة في هذه الاستراتيجية تحسين جودة التعليم وتشجيع ريادة الأعمال. وفي بعض الحالات القُطرية، تضمنت الاستراتيجيات الناجحة في مجال تنويع الاقتصاد مزيجا من السياسات لتشجيع التنويع الاقتصادي الرأسي في الصناعات الهيدروكربونية المتممة للإنتاج والتنويع الاقتصادي الأفقي مع التشديد على رفع الكفاءة التكنولوجية. غير أنه يتعين إدارة هذه الاستراتيجيات على نحو منفتح وتنافسي.، مع التركيز على المنافسة في الأسواق الدولية، إذا ما تحقق لها النجاح.

"وسررت أيضا بزيارة مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، في مدينة الكويت، وهو من أهم مراكز التدريب في المنطقة. وقد قام هذا المركز بتدريب أكثر من ٣ آلاف مسؤول حكومي من ٢٢ بلدا عربيا منذ شهر مايو ٢٠١١ واستطاع أن يحقق زيادة حادة في تدريب المسؤولين من الكويت والبلدان الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويساهم هذا التدريب في بناء القدرات لصنع القرارات الاقتصادية وتنفيذ السياسات. وقد أعربت عن تقديرنا في صندوق النقد الدولي للسلطات الكويتية على الدعم السخي الذي تقدمه لمركز الاقتصاد والتمويل ولمبادرات الصندوق في المنطقة في مجال المساعدة الفنية.

وقد سعدت بلقاء المشاركين في الدورة التدريبية حول "التنظيم والرقابة في الصيرفة الإسلامية" التي يشترك في تنظيمها "مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط" مع "مركز الاقتصاد والتمويل". ويأتي هذا التدريب في إطار جهود الصندوق على المستوى العالمي لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء لتطوير نظمها المالية الإسلامية. ويكثف الصندوق من جهوده في مجال التمويل الإسلامي بهدف تعميق فهمه لهذا الموضوع، وإرساء ركيزة للتنسيق الداخلي وتبادل المعلومات، والتواصل وتبادل المعلومات مع المؤسسات العالمية والإقليمية المعنية بالتمويل الإسلامي.

"وأود أن أعرب عن تقديري للسلطات الكويتية لما أبدته من كرم الضيافة وللمشاركة في استضافة هذا المؤتمر مع الصندوق والمساهمة فيما تضمنه من مناقشات عالية الجودة."